ECSS المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ورقـــة بحثيـــة

استراتيجية تمكين ذوي الإعاقة في مصر:
عقد من التطور (2015–2025)

3-12-2025

ملخص تنفيذي

شهدت السنوات من 2015 إلى 2025 تقدمًا ملموسًا في ملف الأشخاص ذوي الإعاقة «ذوي الاحتياجات الخاصة» ، في مصر؛ حيث أولت الدولة اهتمامًا مباشرًا بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي ومؤسسات الدولة المصرية؛ مما أسهم في تطوير السياسات والمبادرات التي تعزز الدمج الاجتماعي والتمكين الاقتصادي والصحي والتعليمي لهذه الفئة. ويأتي هذا التوجه في إطار رؤية مصر للتنمية المستدامة، التي تعتبر حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جزءًا أساسيًا من مشروع التنمية الوطنية، وتعكس إدراك الدولة لأهمية إشراك هذه الفئة في مختلف مناحي الحياة العامة.

- شملت الجهود الحكومية تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي من خلال إصدار القوانين والقرارات الوزارية الداعمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 10 لسنة 2018، وقانون الضمان الاجتماعي رقم 87 لسنة 2000، وقانون الجمعيات الأهلية رقم 84 لسنة 2002. وقد وفرت هذه التشريعات الأساس القانوني لضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على خدمات التأهيل والتعليم والتوظيف والحماية الاجتماعية، مع التركيز على مبدأ الدمج وتكافؤ الفرص.

- أطلقت الدولة آليات عملية مثل بطاقة الخدمات المتكاملة، التي تمثل أداة مركزية لتيسير حصول أصحاب الهمم على الخدمات الحكومية المختلفة، بما في ذلك الأجهزة التعويضية، والإعفاءات الضريبية والجمركية، والمساعدات المالية، والتعيين في نسبة الـ5%، وخدمات النقل، بالإضافة إلى برامج التأهيل المهني والتدريب. وقد أسهمت هذه البطاقة في تحسين الوصول إلى الخدمات وتوحيد البيانات المتعلقة بالإعاقة على المستوى الوطني، بما يسهل التخطيط والتنفيذ للسياسات المستقبلية.

- على صعيد المؤسسات الحكومية، قامت وزارة التضامن الاجتماعي بتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات التأهيلية والتعليمية والطبية والاجتماعية، عبر مكاتب التأهيل ومراكز التأهيل الشامل ومراكز العلاج الطبيعي وحضانات الأطفال ومؤسسات التعليم والتدريب للفئات المختلفة، بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والبصرية والسمعية والذهنية ومتعددي الإعاقة. كما أطلقت

الـوزارة برامـج للتدريـب علـى المهـن المناسـبة، ودعـم المشـروعات الصغـيرة ومشـروعات الأسـر المنتجـة، فضـلًا عـن تقديـم الخدمـات الوقائيـة والإرشـادية للأسـر، بهـدف تمكـين الأشـخاص ذوي الإعاقة وأسـرهم مـن الاعتمـاد علـى أنفسـهم والمشـاركة الفاعلـة في المجتمـع.

- أولـت وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات اهتمامًـا خاصًـا بتمكـين أصحـاب الهمـم رقميًـا، مـن خـلال إطـلاق المركـز الإقليـمي لتكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات للأشـخاص أصحـاب الهمـم، وتطبيـق «انطلـق» لتحديـد الأماكـن المهيـأة للوصـول، بالإضافـة إلى تدريـب آلاف المعلمـين علـى اسـتخدام التكنولوجيـا المسـاعدة، وتوفـير الأجهـزة والبرمجيـات لآلاف المـدارس، ومنـح التدريـب المهـني الرقـمي لـ2000 شـخص مـن أصحـاب الهمـم، وتطويـر خدمـات العـلاج عـن بُعـد لتغطيـة المحافظـات المختلفـة. كمـا تـم تدشـين بوابـة «تمكـين» للتواصـل مـع ذوي الإعاقـة ومتابعـة البرامـج والمنـح التدريبيـة، بالإضافـة إلى تحسـين خدمـات البريـد وتوصيـل المعاشـات لكبـار السـن وذوي الإعاقـة دون تكاليـف إضافيـة.

وقـد أسـهم الاهتمـام السـياسي المباشـر في السـنوات العشـر الأخيرة في إحـداث فـارق واضـح في مسـتوى الخدمات والفـرص المتاحـة للأشـخاص ذوي الإعاقـة، مـن خلال دعـم الدمـج التعلـيمي والاقتصـادي والاجتماعـي، وتعزيـز التمـكين الشـامل في المجتمـع. كمـا انعكـس هـذا الاهتمـام في المبـادرات الرئاسـية والمشـاريع القوميـة، التي وضعـت حقـوق هـذه الفئـة علـى رأس أولويـات الدولـة، مـع التركيز علـى المشـاركة المجتمعيـة والشـراكات الدوليـة لتبـادل الخبرات وأفضـل الممارسـات.

تؤكـد الدراسـة أو الورقـة البحثيـة، مـع حلـول اليـوم العـالمي للأشـخاص ذوي الإعاقـة الـذي يواكـب 3 ديسـمبر، علـى أن اسـتراتيجيات مصـر المسـتقبلية تهـدف إلى اسـتمرار تطويـر الخدمـات، وتوسـيع برامـج التمـكين، وتعزيز الدمـج الاجتماعـي والاقتصـادي، لضمـان مشـاركة فاعلـة ومسـتدامة للأشـخاص ذوي الإعاقـة في المجتمـع. كمـا يبرز الالتزام بمبـادئ التنميـة المسـتدامة كإطـار شـامل يضمـن تكافـؤ الفـرص وتحقيـق حيـاة كريمـة لأصحـاب الهمـم، بمـا يعكـس التـغيرات الإيجابيـة والفـارق الـذي تحقق خلال العقـد الأخير في هـذا الملـف الحيـوي.

إعداد

د. هالة فودة

وحدة الدراسات الاجتماعية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يمثل اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي تعتمده الأمم المتحدة في الثالث من شهر ديسمبر من كل عام، مناسبة دولية تهدف إلى تعزيز الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإبراز أهمية دمجهم الكامل في مختلف مجالات الحياة. ويكتسب هذا اليوم أهمية خاصة في ظل التوجهات العالمية الرامية إلى دعم الفئات الأكثر عرضة للتهميش، وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص، وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة التي تقوم عليها الأجندة الدولية للتنمية المستدامة لعام ألفين وثلاثين.

وفي هذا الإطار، شهدت مصر خلال السنوات العشر الأخيرة تحولًا ملحوظًا في تناولها لقضايا الإعاقة؛ إذ انتقلت من النموذج التقليدي الذي كان يركز على الرعاية والخدمات الأساسية، إلى نموذج أكثر تقدمًا يستند إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في المجتمع. وقد صاحب هذا التحول توسع كبير في الإطار التشريعي والتنظيمي الداعم لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلًا عن تطوير البنية المؤسسية وتكثيف البرامج الحكومية والمبادرات الوطنية التي تستهدف تحسين جودة حياة هذه الفئة.

وتأتي هذه الدراسة في إطار إحياء اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف تقديم عرض منظم للجهود التي بذلتها الدولة المصرية خلال الفترة الممتدة من عام ألفين وخمسة عشر إلى عام ألفين وخمسة وعشرين، وذلك من خلال حصر السياسات والتشريعات والبرامج التي تم تنفيذها في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والتأهيل والعمل والبنية التحتية. كما تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على المبادرات الرئاسية والبرامج الوطنية التي أسهمت في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى تقديم قراءة شاملة لأبرز الإنجازات التي تعكس التزام الدولة بتحقيق الدمج المجتمعي والاقتصادي لهذه الفئة.

وبذلك، تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الذي تقوم به الدولة المصرية في دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وإظهار التقدم المحرز في هذا المجال بما يتوافق مع المعايير الدولية، وبما يعزز مكانة مصر كدولة تتبنى نهجًا شاملًا في حماية حقوق ذوي الإعاقة وتمكينهم وتوفير البيئة الداعمة لاندماجهم الكامل في المجتمع.

إخراج وتصميم

عبد المنعم أبوطالب

أولًا:

خصائص الأفراد ذوي الإعاقة

بلغت نسبة الأفراد ذوي الإعاقة (من درجة بعض الصعوبة إلى المطلقة) 11.0% لإجمالي الجمهورية وفقًا للمسح الذي قام عليه الجهاز المركزي للتعبئة العام والإحصاء في 2022؛ حيث ارتفعت النسبة في الحضر لتصل إلى 12.1%، مقابل 10.1 % في الريف. كما ارتفعت قليلًا للإناث لتصل إلى 11.4% مقابل 10.6% للذكور.

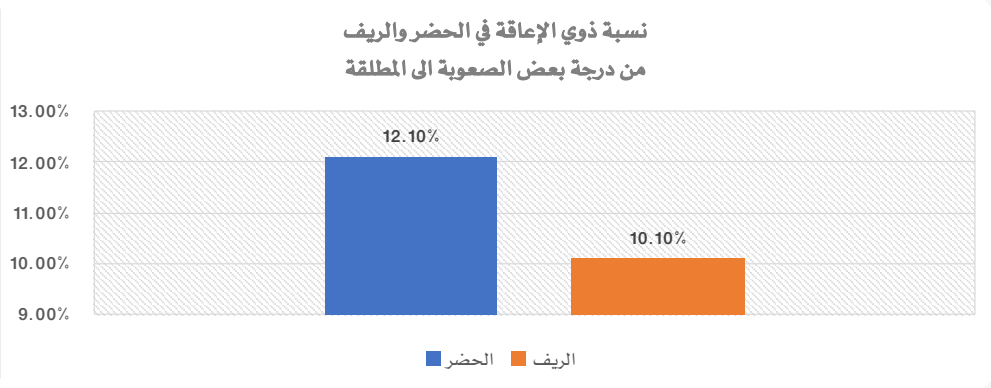

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

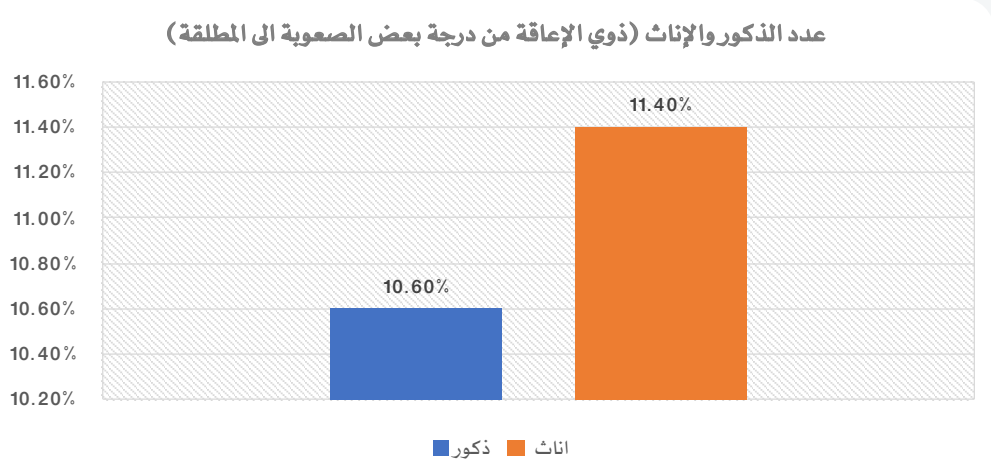

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

كما بلغت نسبة الأفراد ذوي الإعاقة (من الدرجة الكبيرة إلى المطلقة) 4.9% لإجمالي الجمهورية، وارتفعت النسبة قليلًا في الحضر لتصل إلى 5.1%، مقابل 4.7% في الريف. كما ارتفعت النسبة قليلًا للإناث لتصل إلى 4.9%، مقابل 4.8% للذكور.

أكبر نسبة لذوي الإعاقة (من الدرجة الكبيرة إلى المطلقة) كانت للأفراد الذين يعانون من الصعوبة الحركية السفلية؛ حيث بلغت (2.56%)، تليها الصعوبة البصرية 1.36%، ثم صعوبة العناية بالنفس (0.98%)، والصعوبة الحركية العلوية (0.78%)، وأقل نسبة كانت لصعوبة الاضطرابات النفسية (0.18%) وصعوبة التعلم ((0.07%).

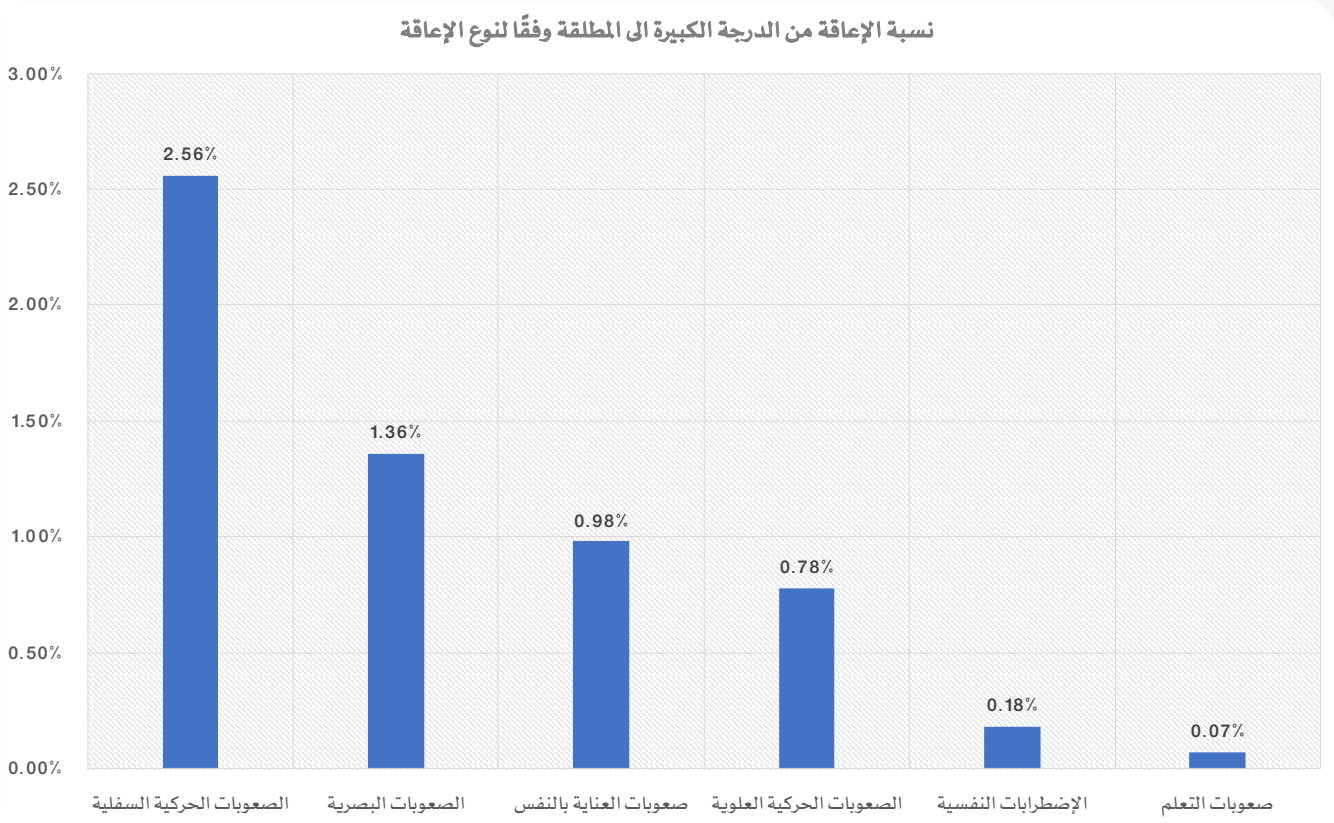

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ووفقًا للمسح القومي لأشخاص ذوي الإعاقة – مصر 2022، يمثل الذكور 50.4% من إجمالي ذوي الإعاقة مقابل 49.6% للإناث.

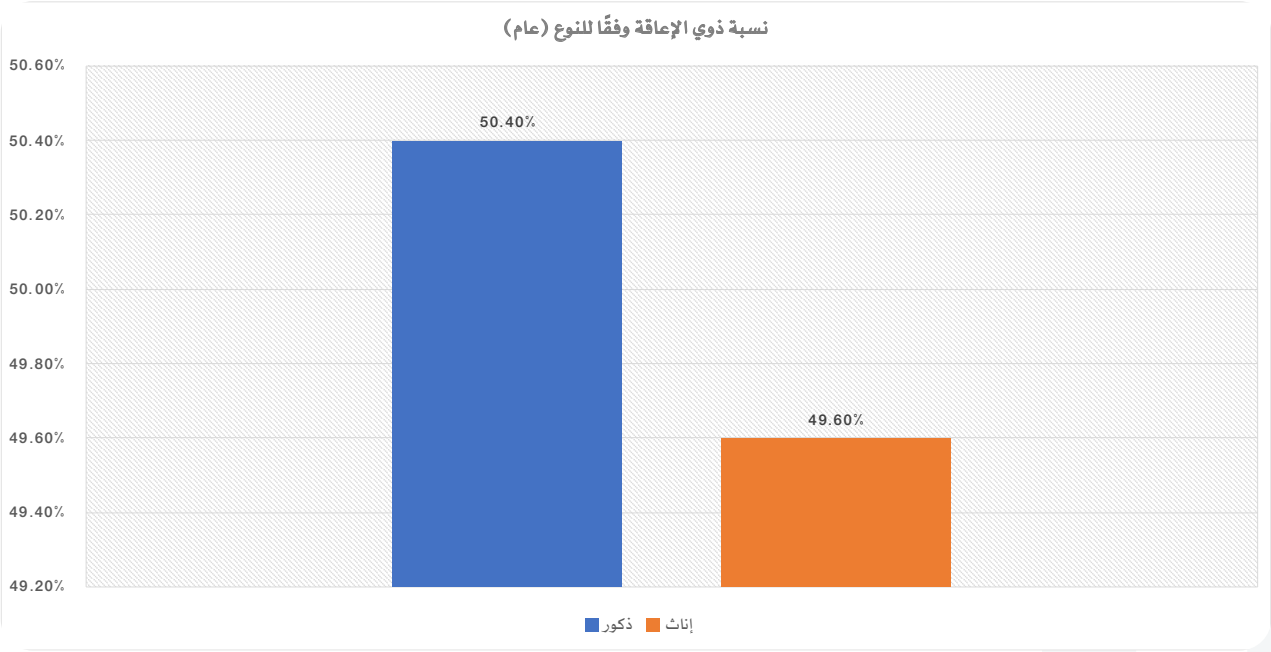

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

تستحوذ محافظة القاهرة على أعلى نسبة للأفراد ذوي الإعاقة بنسبة بلغت 12.3% من إجمالي ذوي الإعاقات، تليها محافظتا الشرقية والجيزة بنسب متقاربة بلغت على التوالي 10.6%، 10.5%.

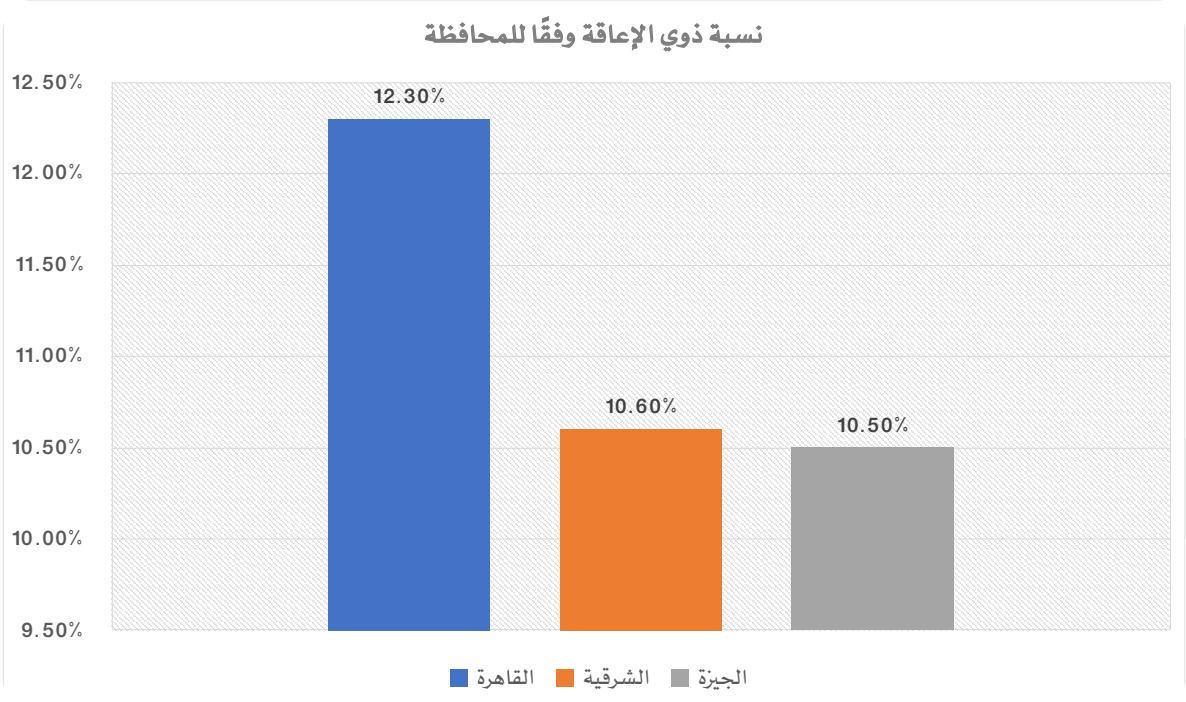

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

أكثر من نصف الأفراد ذوي الإعاقات من المتزوجين 55.9%، بينما 12.2% لم يتزوجوا و20.3% من الأرامل، و2.2% مطلقين.

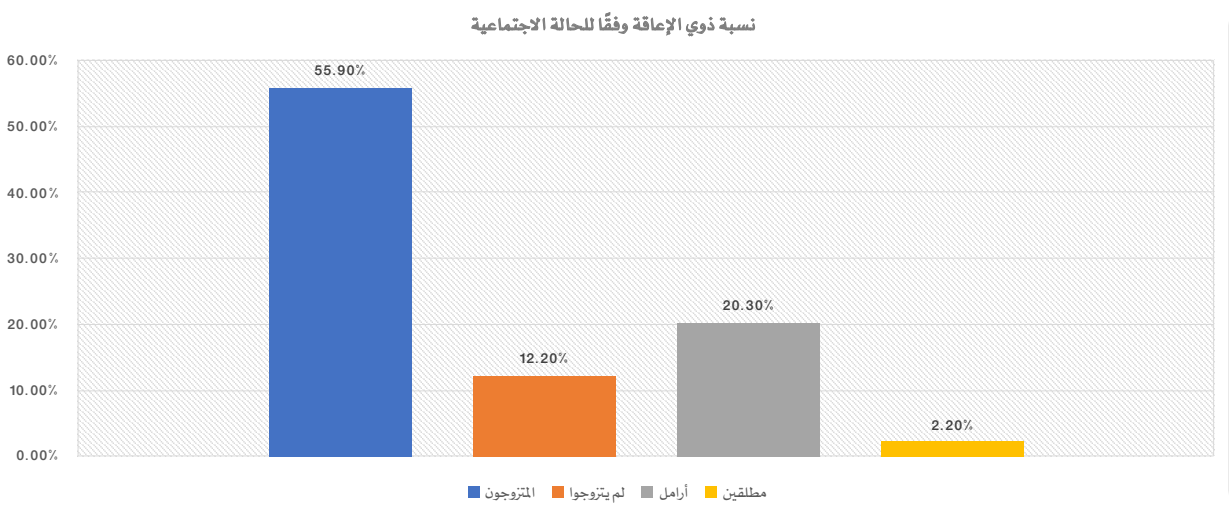

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

بلغت نسبة الأميين 43.3% من إجمالي الأفراد ذوي الإعاقة، بينما تقل نسبة الأفراد الذين يقرأون ويكتبون 10.3% أما الذين أتموا مرحلة التعليم الثانوي الفني فيشكلون ١٧,٨%، كما بلغت نسبة الأفراد ذوي الإعاقة الحاصلين على شهادة جامعية فأعلى 7.2%.

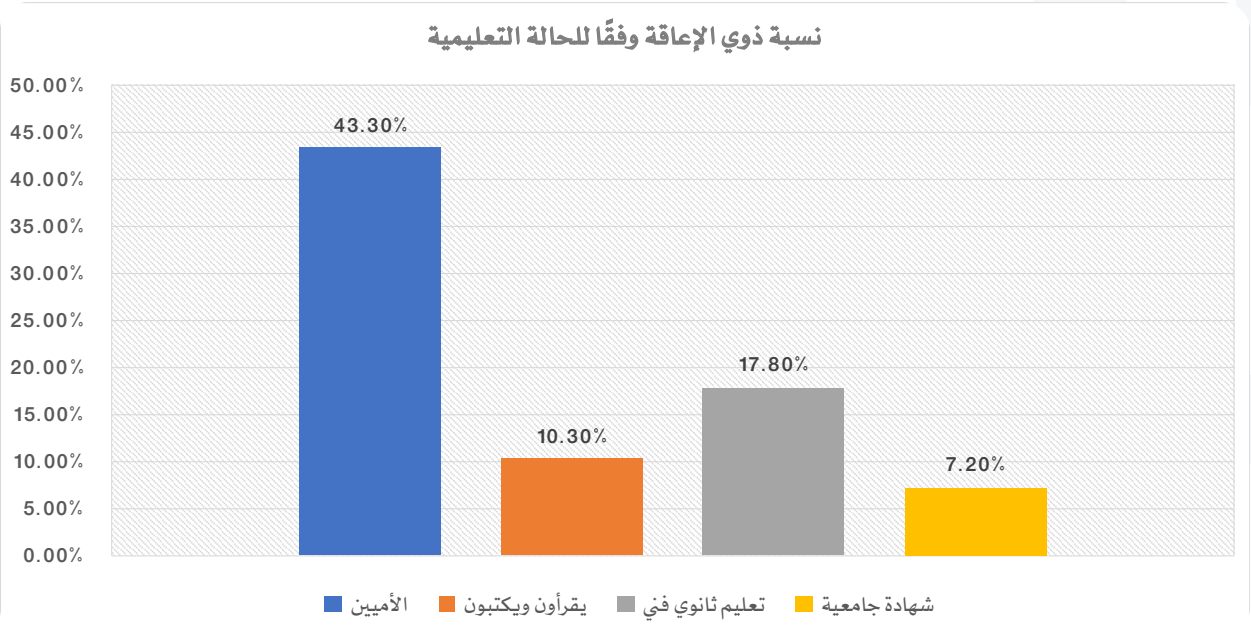

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

النسبة الأكبر للأفراد ذوي الإعاقات كانت للأفراد الذين لا يعملون بنسبة بلغت 49%، ونسبة 28.2% لا يعملون وأعمارهم 65 سنة فأكثر، بينما شكلت نسبة ذوي الإعاقة الذين يعملون نحو 22.8%.

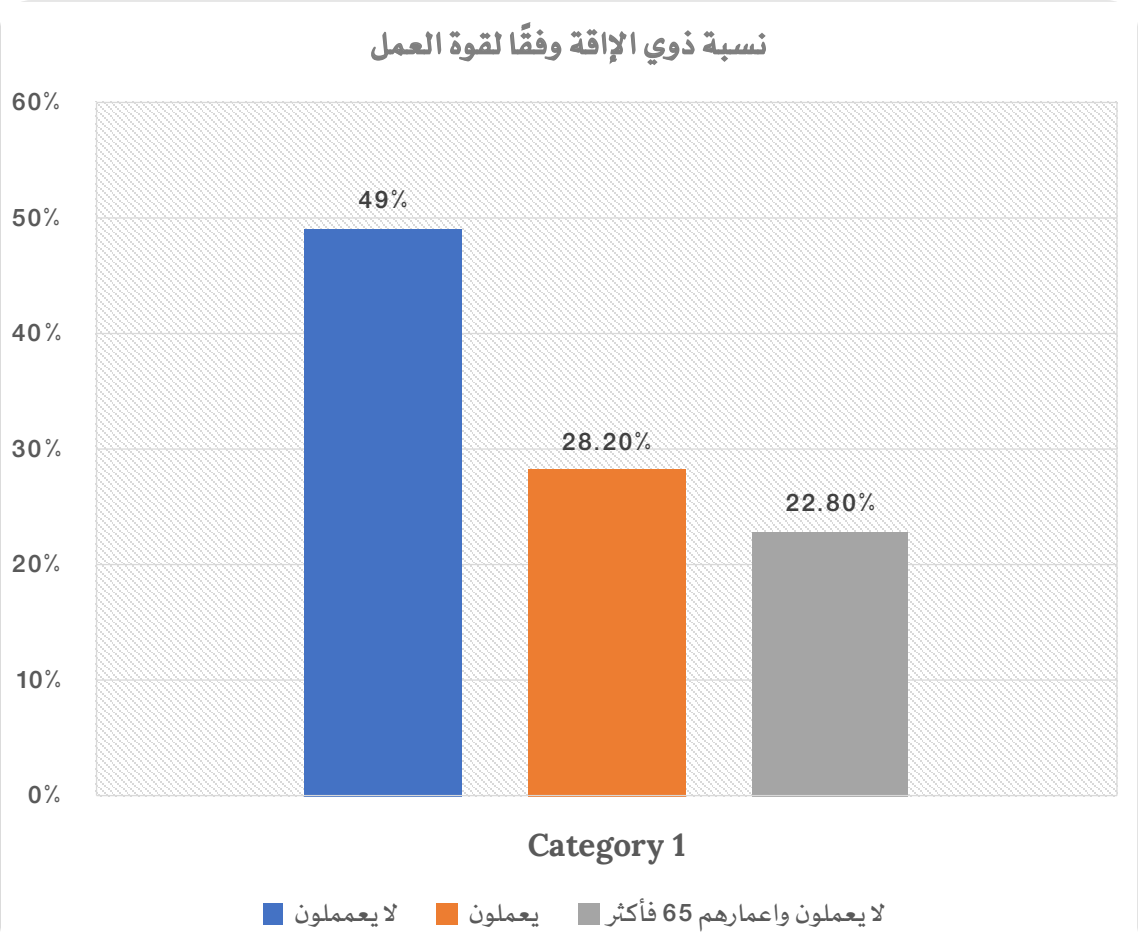

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ثانيًا:

الاتفاقيات الدولية الخاصة بذوي الإعاقة

1 – اتفاقية العمل الدولية رقم 159 لسنة 1983 بشأن (التأهيل المهني والعمالة)، و(المعوقون) والتي صادقت عليها مصر عام 2004.

2 – اتفاقية العمل العربية رقم 17 لسنة 1993 بشأن (تأهيل وتشغيل المعوقين)، والتي صادقت عليها مصر عام 1994.

3 – اتفاقية الأمم المتحدة بشأن (حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) عام 2006، والتي صادقت عليها مصر عام 2007.

4 – البرتوكول الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2008.

ثالثًا:

الإطار الدستوري والتشريعي لملف الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر

1 – الدستور المصري وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة

أ. نص الدستور المصري 2019 في المادة (93) على أن « تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقًا للأوضاع المقررة».

ب. أكد الدستور المصري على كافة الحقوق والواجبات تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة وفقًا لما ورد ببعض مواد الدستور وهي المواد (53، 54،55،81، 180، 214، 244).

ت. كفل الدستور المصري المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين رجالًا ونساء دون تمييز، ونص في المادة (11) منه على التزام الدولة بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلًا مناسبًا في المجالس النيابية، وتولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها، كما نص على حماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتمكينها من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل، وتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجًا.

ث. حرصت مصر على توفير الرعاية للطفل؛ حيث نصت المادة (80) من الدستور أن لكل طفل الحق في اسم وأوراق ثبوتية، وتطعيم إجباري مجاني، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية، ومأوى آمن، وتربية دينية، وتنمية وجدانية ومعرفية. وتكفل الدولة حقوق الأطفال ذوي الإعاقة وتأهيلهم واندماجهم في المجتمع. وتلتزم برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري.

2 – القوانين المصرية والأشخاص ذوو الإعاقة

وضعت سائر القوانين المصرية في اعتبارها مبدأ مساواة الأمهات والنساء ذوات الإعاقة بغيرهن من غير ذوات الإعاقة، فمنحتهن حقوق مساوية، وعلى سبيل المثال لا الحصر لم تنص التشريعات وخاصة قانون الطفل المصري رقم (12) لسنة 1996 وتعديلاته على حرمان الأم ذات الإعاقة من حق حضانة الأطفال.

أ. القانون رقم (10) لسنة 2018 الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

صدر في 19 فبراير 2018، ويتكون من (58) مادة شملت جميع الحقوق المقررة لهم دون تمييز أو عزل، بل على قدم من المساواة مع غيرهم وفقًا لحالتهم وقدراتهم، وقد تم إعداد هذا القانون استنادًا لتعريف الإعاقة والحقوق الواردة باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وجرت مناقشته في البرلمان وإقراره، بعد أن تم عرضه للحوار المجتمعي وأُخذ رأي المجلس القومي لشئون الإعاقة. وقد تضمن القانون رقم (10) لسنة 2018 في المادة الرابعة منه إلى المبادئ العامة المقررة في الاتفاقية، والتي منها:

- عدم التمييز بسبب الإعاقة أو نوعها أو جنس الشخص ذي الإعاقة، وتأمين المساواة الفعلية في كافة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.
- تهيئة الظروف واحترام الفوارق لقبول الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من التنوع البشري.
- احترام القدرات المتطورة للأطفال ذوي الإعاقة، واحترام حقهم في الحفاظ على هويتهم، وفي التعبير عن آرائهم بحرية.
- حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعبير بحرية عن آرائهم وإيلاء هذه الآراء الاعتبار الواجب عند اتخاذ القرار في كل ما يمسهم وبما يكفل مشاركتهم بصورة كاملة وفاعلة في المجتمع.
- حق الأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم في الحصول على كافة المعلومات التي تخصهم من كافة الجهات.

- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في تسيير الشئون العامة على قدم المساواة مع الآخرين، وتوفير البيئة الآمنة للأشخاص ذوي الإعاقة، وعدم تعريضهم للاستغلال.

- تضمين جميع السياسات والبرامج ما يكفل حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

الرؤية الوطنية المصرية تجاه ملف الإعاقة

تتبنى الدولة المصرية خلال السنوات الأخيرة رؤية شاملة ومتكاملة للتعامل مع ملف الإعاقة، تقوم على فهم متقدم لحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بوصفهم جزءًا أصيلًا من النسيج المجتمعي وشركاء في عملية التنمية. وتنطلق هذه الرؤية من التزام سياسي وتشريعي واضح بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة داخل منظومة التنمية الوطنية، بما يضمن لهم التمكين والاندماج الكامل في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبما يتوافق مع المعايير الدولية والإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان. ويمكن تحليل هذه الرؤية من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

1 -موقع ملف الإعاقة ضمن رؤية مصر 2030

يشغل ملف الإعاقة موقعًا مركزيًا في رؤية مصر 2030 التي تُعد الإطار الاستراتيجي الأوسع للتنمية المستدامة. فالرؤية لا تكتفي بذكر الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم فئة تحتاج إلى خدمات إضافية، بل تدمج قضايا الإعاقة في مختلف محاور التنمية الخمسة: الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، البيئية، والإدارية.

وتؤكد الرؤية في محور «العدالة الاجتماعية» على ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول العادل إلى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، وتكافؤ الفرص في التشغيل والحماية الاجتماعية. كما تنصّ على تطوير بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة تمكّن هذه الفئة من المشاركة الفاعلة في المجتمع. وفي محور «التنمية الاقتصادية»، تشير الرؤية إلى أهمية تمكين الفئات الهشّة وتحويلها إلى طاقة إنتاجية، وهو ما يشمل بصورة مباشرة الأشخاص ذوي الإعاقة.

أما في المحور العمراني، فتبرز أهمية تهيئة البنية التحتية، بما في ذلك المرافق العامة، وشبكات المواصلات، والمباني الحكومية، لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التنقل والمشاركة دون عوائق. وهذا التوجه يعكس إدراج الإعاقة كأحد المكونات الأساسية لسياسات العمران المستدام.

إن إدراج قضايا الإعاقة داخل رؤية 2030 بهذا الشكل يؤكد أن الدولة تتعامل مع الملف من منظور استراتيجي طويل المدى، لا يقتصر على خدمات رعاية، بل يمتد ليشمل الدمج الكامل في مسارات التنمية الوطنية.

2 – المبادئ الحاكمة للرؤية الوطنية:

« الدمج، التمكين، تكافؤ الفرص، الحماية الاجتماعية، وتعزيز الحقوق».

ترتكز الرؤية المصرية للتعامل مع ملف الإعاقة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكّل الإطار الفكري والسياساتي لهذا التوجه:

أ. الدمج Inclusion

يمثل الدمج أحد أهم المبادئ الحاكمة؛ حيث تسعى الدولة إلى ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مناحي الحياة العامة. ويتضمن ذلك دمجهم في التعليم النظامي، وإتاحة الفرص المتكافئة في سوق العمل، وتسهيل مشاركتهم في الأنشطة المجتمعية والسياسية. ويهدف الدمج إلى القضاء على عوائق العزل الاجتماعي، وإعادة تشكيل نظرة المجتمع لهذه الفئة.

ب. التمكين Empowerment

يركز مبدأ التمكين على تعزيز استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة عبر تزويدهم بالمهارات والفرص اللازمة للاعتماد على الذات. ويشمل ذلك التدريب المهني، ودعم ريادة الأعمال، وتوفير التأهيل المستمر، وتسهيل الوصول إلى التكنولوجيا المساعدة. ويرتبط التمكين ارتباطًا وثيقًا بخلق فرص اقتصادية تضمن اندماجًا مستدامًا.

ت. تكافؤ الفرص Equality of Opportunity

يُعـدّ تكافـؤ الفـرص جوهـرًا أساسـيًا في السياسـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة للدولـة؛ إذ تسـعى إلى تـوفير خدمـات عادلـة غيرتمييزيـة، سـواء في التعليـم، أو الصحـة، أو الحمايـة الاجتماعيـة، أو العمـل. ويُترجـم هـذا المبـدأ في تطبيـق القـوانين واللـوائح التي تضمـن فرصًـا متسـاوية بغـض النظـر عـن نـوع الإعاقـة أو درجـة الشـدة أو الموقـع الجغـرافي.

ج. الحماية الاجتماعية Social Protection

تعمل الدولة على تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية للفئات الهشّة وعلى رأسها الأشخاص ذوي الإعاقة، عبر تخصيص برامج دعم نقدي وخدمات تأهيلية وطبية متخصصة. كما يشمل ذلك إصدار بطاقة الخدمات المتكاملة التي تتيح لحاملها الحصول على مجموعة من الحقوق والخدمات. ويمثل هذا التوجه صمام أمان يُمكّن الأفراد ذوي الإعاقة وأسرهم من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

تعزيز الحقوق Rights-based Approach

ح. يُعد النهج القائم على الحقوق ركيزة أساسية في السياسات الحكومية؛ حيث دأبت الدولة على تطوير الإطار التشريعي لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 10 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية. ويركز هذا النهج على ضمان المساواة، وحماية الكرامة الإنسانية، وضمان الحق في المشاركة، وفرض آليات للمساءلة والمتابعة.

3 – الانتقال من نموذج «الرعاية» إلى نموذج «التمكين والمشاركة»

يمثل التحول من نموذج الرعاية التقليدية إلى نموذج التمكين والمشاركة أحد أبرز ملامح السياسة المصرية تجاه ملف الإعاقة خلال العقد الأخير. فقد كانت النظرة التقليدية تعتبر الأشخاص ذوي الإعاقة فئة تحتاج إلى خدمات اجتماعية ورعائية فحسب، بينما يعتمد النموذج الحديث على منح هذه الفئة الأدوات التي تجعلها طرفًا أساسيًا في عملية الإنتاج وصنع القرار. ظهر هذا التحول بوضوح في عدة مستويات:

أ. التحول التشريعي

إصدار القوانين الحديثة التي تضمن حقوقًا واضحة في التعليم، والصحة، والعمل، والتواصل، والتنقل، هو انعكاس صريح للانتقال إلى نموذج قائم على الحقوق والتمكين.

ب. التحول المؤسسي

تم تعزيز دور الوزارات والمؤسسات المعنية بملف الإعاقة، وتم إنشاء آليات تنسيق أوسع بين الجهات الحكومية، إلى جانب دعم منظمات المجتمع المدني، وتوسيع برامج الشراكة مع القطاع الخاص.

ت. التحول من الدعم السلبي إلى الفرص الإيجابية

بدلًا من تقديم خدمات رعاية أساسية فقط، أصبح التركيز موجهًا نحو توفير برامج لخلق فرص عمل، وتمويل مشروعات صغيرة، وتوفير دعم تكنولوجي مساعد، وتفعيل سياسات التعيين، بما يعزز استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة.

ث. مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار

شهدت السنوات الأخيرة خطوات لتعزيز تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في اللجان الحكومية، والهيئات الاستشارية، والبرامج الوطنية، بما يعكس الاعتراف بهم كأصحاب رأي وخبرة في القضايا المتعلقة بهم.

المبادرات والجهود الرئاسية والحكومية في ملف الأشخاص ذوي الإعاقة (2015-2025)

شهدت السنوات من 2015 إلى 2025 تصاعدًا ملحوظًا في التزام الدولة المصرية بدعم ذوي الإعاقة، من خلال مبادرات رئاسية وبرامج حكومية شاملة. وقد تجلى هذا الالتزام في تعزيز عمل المؤسسات الوطنية، وإطلاق مبادرات تمويلية لصناديق لدعم التمكين والتأهيل. كما أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا لتوسيع الخدمات التأهيلية والطبية والاجتماعية عبر مكاتب ومراكز منتشرة في كافة المحافظات. وفي الوقت نفسه، دعمت

برامج التشغيل والتعليم الدمج الرقمي لتمكين ذوي الإعاقة من المشاركة الفاعلة في الاقتصاد والمجتمع. وتعكس هذه الجهود رؤية شاملة نحو الدمج والتمكين، وتأكيدًا على أن حقوق ذوي الإعاقة هي جزء أساسي من مشروع التنمية الوطني.

1 – إعلان عام 2018 عام ذوي الإعاقة

أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي تخصيص عام 2018 ليكون عام أصحاب الهمم الخاصة في مصر، جاء ذلك استجابة لاقتراح أحد الشباب من أصحاب الهمم خلال الحوار الذي أجراه في 25 / 4 / 2017 مع الشباب خلال المؤتمر الدوري الثالث للشباب بمدينة الإسماعيلية.

2 – ذوو الإعاقة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

أكد الرئيس السيسي في كلمته خلال الاحتفالية بإطلاق الاستراتيجية الوطنية الأولى لحقوق الإنسان 11 سبتمبر2021 على اهتمام الدولة بشكل خاص ببذل العناية الواجبة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي القدرات الخاصة وأصحاب الهمم، لافتًا إلى امتلاك مصر الإرادة السياسية القوية الداعمة لقضايا تلك الفئات الأولى بالرعاية، وأن مصر لا تدخر جهدًا في سبيل تحقيق آمالهم وطموحاتهم، وهو ما تجلى أثره في ترجمة الحقوق الدستورية المكفولة لهم إلى قوانين واستراتيجيات وسياسات وبرامج تنفيذية عديدة.

3 – صندوق عطاء لدعم ذوي الإعاقة

صندوق "عطاء" هو أول صندوق استثمار يعيد إحياء فكرة الوقف الخيري الاستثماري؛ حيث يقوم المصريون أو الأجانب سواء كانوا أفراد طبيعيين أو اعتباريين أو شركات أو غيره من جهات باستثمار أموال في الصندوق من خلال "شراء وثائق" (ورقة مالية تمثل حصة شائعة لحامل الوثيقة في صافي قيمة الأصول) وتقتصر توزيع الأرباح والعوائد الناتجة عن استثماراتها على الإنفاق على الأغراض الاجتماعية أو الخيرية الخاصة بملف الإعاقة، من خلال الجمعيات، أو المؤسسات الأهلية المشهرة، أو الجهات الحكومية، أو الجهات التابعة لها ذات الصلة بالأنشطة الخيرية.

أسس الصندوق في شكل شركة مساهمة وفقًا لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، وحصل على الترخيص من الهيئة العامة للرقابة المالية برقم 774 بتاريخ 12/6/2019 وتم التصريح ببدء عمل الصندوق في 12 يناير 2020.

جاء تأسيسه في إطار إعلان الرئيس عبد الفتاح السيسي تخصيص عام 2018 عامًا للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر وبدأ انطلاق الصندوق بمبلغ قدرة 125 مليون جنيه؛ حيث أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي تخصيص مبلغ 80 مليون جنيهًا مصريًا من صندوق «تحيا مصر» لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى دعم من وزارة الأوقاف بمبلغ 20 مليون جنيهًا مصريًا.

4 – بطاقة الخدمات المتكاملة

تعد بطاقة الخدمات المتكاملة إحدى أهم الأدوات الحكومية التي أطلقتها الدولة المصرية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفقًا لقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 10 لسنة 2018. تُستخدَم البطاقة كإثبات رسمي لنوع ودرجة الإعاقة، وتُمكّن حاملها من الحصول على مجموعة واسعة من الخدمات، مثل الإعفاءات الجمركية والضريبية، والدعم النقدي، وحزم الحماية الاجتماعية، وخدمات التأهيل، وأولوية السكن، والدمج التعليمي. كما تتيح لحاملها الاستفادة من التخفيضات في وسائل النقل، والتعيين في نسبة الـ 5%، والحصول على الأجهزة التعويضية. وتُعد البطاقة خطوة محورية نحو دمج الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم، باعتبارها المدخل الأساسي للحصول على جميع الامتيازات التي كفلها القانون والدولة.

5 – صندوق دعم الأشخاص ذوي الإعاقة

صادق الرئيس عبد الفتاح السيسي على قانون رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠، بإصدار قانون بإنشاء صندوق دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، ويهدف الصندوق إلى الإسهام في تقديم الحماية والرعاية والتنمية الاجتماعية للأشخاص أصحاب الهمم على النحو الوارد بقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 2018، ودعمهم في كافة النواحي الاقتصادية والصحية والتعليمية والتدريبية وغيرها، وصرف المساعدات المالية التي تقرر وفقًا لأحكام هذا القانون، وتنص المادة (11) من القانون، على أن يتولى

الصندوق بالتنسيق مع الجهات المعنية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص الإسهام في توفير أوجه الدعم والرعاية في كافة مناحي الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى الأخص ما يأتي:

أ. العمل على توفير منح دراسية بالمدارس والمعاهد والجامعات بالداخل والخارج، وكفالة استمرار إتمام الدراسة بالتعليم الخاص للملتحقين به بالفعل.

ب. الإسهام في تغطية تكلفة الأجهزة التعويضية، والعمليات الجراحية المتصلة بالإعاقة لغير المؤمن عليهم.

ت. المشاركة في تغطية تكلفة الإتاحة من خلال تحسين المرافق العامة، بتطبيق كود الإتاحة فيها، والإسهام في تطوير مؤسسات رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.

ث. العمل على دعم الشمول المالي للأشخاص ذوي الإعاقة، والمشاركة في تدريبهم وتشغيلهم لتوفير حياة كريمة لهم.

ج. إجراء البحوث والدراسات وعقد الندوات والمؤتمرات، وإصدار المطبوعات ذات الصلة بالمبادرات التعليمية والتدريبية للأشخاص ذوي الإعاقة، لرفع كفاءتهم بما يسمح بسرعة دمجهم في سوق العمل.

ح. التعاون مع كافة الوزارات والمؤسسات والجهات المعنية لتحقيق مصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة، كلما أمكن ذلك.

6 – الوزارات الحكومية

تبذل الوزارات المصرية جهودًا متكاملة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال برامج وسياسات تستهدف التمكين الشامل في التعليم والصحة والعمل والحماية الاجتماعية. وتأتي هذه الجهود في إطار رؤية الدولة لبناء مجتمع أكثر شمولًا يضمن تكافؤ الفرص وتحسين جودة حياة ذوي الإعاقة.

أ. دور القوات المسلحة في دعم ذوي الإعاقة

تضطلع القوات المسلحة بدور بارز في دعم حقوق أصحاب الهمم، لا سيما من مصابي العمليات الحربية، من خلال جمعية المحاربين القدماء وبرامج الرعاية الموجهة لهم. وتشمل جهودها تقديم الأجهزة التعويضية، وإجراء العمليات الطبية على نفقة الدولة أو العلاج بالخارج، وإصدار بطاقات تحقيق الشخصية التي تتيح لهم تسهيلات مختلفة. كما توفر لهم حق ركوب وسائل النقل العام (داخلية وإقليمية) بربع الأجرة، إلى جانب القطارات والطائرات، وتحرص على تكريمهم سنويًا في ذكرى انتصارات أكتوبر والمناسبات الوطنية، فضلًا عن العمل على تعيينهم في الوظائف الشاغرة بالجهات الحكومية والقطاع العام.

ب. وزارة التضامن الاجتماعي

تتولى وزارة التضامن الاجتماعي تنفيذ منظومة شاملة من الأنشطة والخدمات التعليمية والطبية والصحية والاجتماعية والترفيهية والرياضية للأشخاص ذوي الهمم بمختلف إعاقاتهم، وتعتمد في ذلك على نهج التأهيل المرتكز على المجتمع بهدف الدمج والحد من الإعاقة، وتقديم خدمات التدريب والتأهيل والتشغيل والدعم للأفراد وأسرهم داخل مجتمعاتهم المحلية. وتقدم الوزارة خدماتها عبر شبكة واسعة من الوحدات المتخصصة، أهمها:

مكاتب التأهيل الاجتماعي المنتشرة في مختلف المحافظات، وتقدم الفحوص والدراسات الشاملة للحالات، وتوفر:

- الأجهزة التعويضية (أطراف، كراسٍ متحركة، عكاكيز).
- التدريب المهني وربط المنتفعين بمراكز التدريب القريبة.
- توفير الدراجات البخارية المجهزة بالتعاون مع بنك ناصر (إسهام حتى 3000 جنيه).
- شهادات التأهيل للالتحاق بنسبة الـ5%.
- بطاقات إثبات شخصية للمعاقين.
- التوجيه نحو المعاشات الضمانية والمساعدات والمنح الدراسية.
- دعم المشروعات الصغيرة والأسر المنتجة.
- تقديم خدمات وقائية وتوعية حول الاكتشاف المبكر وأساليب التعامل الأسري.
- مراكز التأهيل الشامل

توفر التأهيل البدني (أجهزة تعويضية، علاج طبيعي)، والخدمات الاجتماعية والنفسية وتنمية الذات والمهارات، والتدريب على الحرف اليدوية كالخزف والسجاد والجلود لمن يصعب دمجهم بسوق العمل.

- مراكز العلاج الطبيعي

تقدم خدمات علاج طبيعي مجانية أو برسوم مخفّضة بعد البحث الاجتماعي، باستخدام الماء والحرارة والهواء والكهرباء لتحسين مستوى الإعاقة.

- حضانات الأطفال ذوي الإعاقة

لرعايـة مـن هـم دون سـن الثامنـة، وتـوفير برامـج تعليميـة وثقافيـة ورياضيـة تُسـهم في تنميـة الشـخصية والاعتمـاد علـى النفـس والتهيئـة للاندمـاج بالمجتمـع.

- مؤسسات التثقيف الفكري

موجهـة للأطفـال مـن 8 إلى 18 عامًـا ذوي الإعاقـة الذهنيـة، وتوفـر الفحـص والتصنيـف والتعليـم والتدريـب علـى المهـن المناسـبة، مـع إشـراك الأسـرة في برامـج الرعايـة الشـاملة.

- مركز التوجيه النفسي

المركـز الوحيـد المتخصـص لتحديـد درجـات الـذكاء وتوجيـه الحالات للمؤسسـات المناسـبة، ويضـم أخصائيين نفسـيين واجتماعـيين مـدربين وطبيبًـا للفحـص الـطبي.

- مراكز التقويم المهني

تجـري تقييمـات شـاملة للقـدرات المهنيـة عبراختبـارات وعينـات عمـل وتقييـم في مواقـع العمـل لتحديـد المهـن الأنسـب لقـدرات الشـخص.

- مؤسسات الصم وضعاف السمع لتقديم خدمات التأهيل الاجتماعي والتعليمي.

- مؤسسات المكفوفين

توفر تعليم برايل، المكتبات السمعية، التدريب على المهن المناسبة، وتطوير المهارات الإدراكية والحركية واللغوية.

- المراكز اللغوية

تُقدّم التدريـب علـى التخاطـب وتنميـة اللغـة، وتوفـر السـماعات الطبيـة، وبرامـج الاكتشـاف المبكـر والإرشـاد الأسـري، إضافـة إلى قسـم للتخاطـب لحالات الإعاقـة الذهنيـة ذات عيـوب النطـق والكلام.

- مؤسسات رعاية متعددي الإعاقة

تقدم خدمات متكاملة مشابهة للمؤسسات الأخرى لكن بطريقة تناسب طبيعة تعدد الإعاقات.

- التدريب وبناء القدرات

تنفّذ الوزارة دورات تدريبية مكثفة للمتخصصين الاجتماعيين والنفسيين العاملين ببرامج التأهيل.

أطر الحوكمة والتنظيم.. المجلس الأعلى للتأهيل: تشكّل بالقرار الوزاري 196 لسنة 2008، ويضم ممثلي الوزارات المعنية و6 من الخبراء، ويختص بإعداد السياسة العامة لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتخطيط وتنسيق برامج التأهيل والتشغيل. بجانب الاستفادة من الخبرات الدولية والتخطيط للمشروعات التأهيلية.

ج. مشروعات متخصصة

أ. مشروع رعاية وتأهيل حالات الشلل الدماغي

من الآليات المستحدثة ويقدَّم بالتعاون مع إحدى الجمعيات الأهلية، بدعم من مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب (القرار 514)، ويخدم عددًا كبيرًا من الحالات عبر فريق متخصص في التأهيل.

خ. المجلس القومي للطفولة والأمومة

قام المجلس القومي للطفولة والأمومة بإنشاء خط الأطفال أصحاب الهمم (08008886666) كآلية وطنية متخصصة للتواصل مع الأطفال ذوي الإعاقة وأسرهم والمتعاملين معهم. يهدف هذا الخط إلى تزويد الأسر بكافة المعلومات المتعلقة بالخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية التي توفرها الدولة، ومساندتهم في الوصول إلى حقوقهم دون أي أعباء مالية.

الخدمات التي يقدمها خط الأطفال أصحاب الهمم

- تقديم الاستشارات الطبية المجانية للأطفال أصحاب الهمم وأسرهم.
- مساعدة الأسر في الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية بالتعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات الشريكة.
- استقبال الشكاوى والمشكلات التي تواجه الأطفال أصحاب الهمم، والعمل على حلها مع الجهات المختصة.
- دعم الأسر محدودي الدخل من خلال الإحالة إلى جهات الرعاية المناسبة.
- توفير المعلومات والخدمات المتاحة للأطفال ذوي الإعاقة وأسرهم في مختلف المحافظات.
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية حول الإعاقة في مصر تتضمن أنواع الإعاقة وتوزيعها الجغرافي.
- اللقاءات والمبادرات الداعمة للأسر

عقد المجلس سلسلة من اللقاءات التشاورية مع أولياء أمور الأطفال ذوي الإعاقة بهدف التعرف على احتياجاتهم والعمل على تلبيتها بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية. كما تم إطلاق الدليل الإرشادي للأنشطة اللاصفية لأطفال الدمج في المرحلة الابتدائية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومركز تطوير المناهج؛ حيث تم طباعة 1000 نسخة لدعم مدارس الدمج في المحافظات. ويجري حاليًا إعداد دليل مماثل لمرحلة الإعدادية.

إعداد دليل دعم أسرة الطفل ذي إعاقة

قامت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالطفولة والجمعيات الأهلية والمجالس القومية وأعضاء مجلس النواب بالإعداد لمشروع «دعم أسرة الطفل المعاق».

ويهدف هذا المشروع إلى إصدار كتيب شامل يوضح الخدمات التي يحتاجها الطفل صاحب الهمم منذ الولادة وحتى بلوغ 18 عامًا، بما يشمل خدمات:

- الصحة
- التعليم
- الحماية الاجتماعية
- التأهيل
- الدمج
- الخدمات المقدمة من الوزارات والهيئات المختلفة

وقد تم تزويد الجهات المعنية باستبيانات لجمع البيانات التفصيلية حول خدماتها ليتم تضمينها في هذا الكتيب، تمهيدًا لإطلاقه كمرجع موحد وشامل للأسر.

د. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يهدف برنامج الوزارة إلى تحسين الخدمات الحكومية وإتاحتها بشكل متكامل لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك سكان المناطق الريفية والنائية والمهمشة، بالإضافة إلى خططها في دعم وتمكين ذوي الإعاقة عن طريق:

- إطلاق المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات، بهدف تعزيز إتاحة التكنولوجيا لهذه الفئة على المستوى العربي.
- أطلقت الوزارة تطبيق «انطلق» لتمكين ذوي الإعاقة من التعرف على الأماكن المهيأة للوصول عبر الهواتف الذكية.

- في مجال التعليم، نفذت الوزارة اتفاقية لتأهيل 20 ألف معلم خلال ثلاث سنوات للتعامل مع طلاب مدارس التربية الخاصة والدمج باستخدام التكنولوجيا المساعدة، إلى جانب توفير الاحتياجات الرقمية لـ 3000 مدرسة من مدارس التربية الخاصة ومدارس الدمج في التعليم العام والجامعي. كما أتاحت الوزارة منحًا تدريبية لـ 2000 من ذوي الإعاقة للتدريب على مهارات الحاسب الآلي والبرامج المتخصصة بما يؤهلهم لسوق العمل.

- في القطاع الصحي، أطلقت الوزارة المرحلة الأولى من مشروع العلاج عن بُعد عبر 12 وحدة في 3 محافظات، مع خطة للتوسع إلى 100 وحدة في 20 محافظة لربط الوحدات الصحية بالمستشفيات الكبرى وتسهيل الوصول للخدمات الطبية.

- نظمت الوزارة المؤتمر والمعرض الدولي السنوي الخامس لتمكين ذوي الإعاقة تحت شعار الدمج والتمكين والمشاركة، وعززت خدمات البريد من خلال ميكنة صرف المعاشات وتوصيلها إلى منازل كبار السن وذوي الإعاقة دون تكلفة إضافية، بالإضافة إلى إطلاق بوابة «تمكين» كمنصة رسمية للتواصل معهم وتسجيلهم في المنح والبرامج التدريبية.

- بالنسبة لخدمات البريد:

- تم ميكنة عمليات صرف المعاشات آليًا من خلال الكارت الذكي، وتوصيل المعاشات إلى البيوت لكبار السن وذوي الإعاقة دون تحمل تكاليف إضافية.

ذ. وزارة التربية والتعليم

- بلغ عدد مدارس التربية الخاصة في مصر 887 مدرسة، تضم 4500 فصل، وتستوعب نحو 36876، وقد تم تدريب (71) كادرًا من مدارس التربية الخاصة، وابتعاث بعضهم إلى الخارج، لتقوم هذه الكوادر بتدريب باقي المعلمين بمدارس التربية الخاصة، كما تم إبرام برتوكول تعاون مع المجلس القومي للطفولة، والأمومة بشأن إعداد كوادر في مجال اكتشاف ورعاية المكفوفين، وتدريبهم على مكون حماية الطفل المعاق والدمج، وآخر مع مؤسسة «ابتسامة» للإعاقة الذهنية، لتدريب التلاميذ المعاقين ذهنيًا، بمدارس التربية الفكرية على الفندقة.

- تزويد عدد كبير من مدارس المكفوفين بأجهزة حاسب آلي، برامج الإبصار الناطقة، طابعات، سبورات ذكية، أجهزة فيديو، تليفزيونات، أجهزة للسمع الجماعي، إعداد برامج تعليمية للتربية الفكرية على أسطوانات مدمجة، والتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مجال تطوير ورفع كفاءة مدارس التربية الخاصة.

- تنفيذ خطة استراتيجية لدمج التلاميذ المعاقين بمدارس التعليم العام، بهدف توفير فرص تعليم متكافئة، وضمان جودة تعليمية متميزة لهم، وتم تشكيل لجنة وزارية لتنفيذ خطة دمج تكون مسئولة عن تحديد ووضع الأطر التنفيذية اللازمة لها، واستصدر لذلك القرار الوزاري رقم (264) لسنة 2011 والذي ينص على دمج الأطفال أصحاب الهمم الطفيفة بمدارس التعليم العام.

- تحديد حوالي (800) مدرسة من مدارس التعليم العام في مصر، لتكون مدارس مرحبة بالتلاميذ المدمجين المعاقين، كما تم تجهيز حوالي (233) مدرسة من مدارس الدمج بغرف مصادر، وتزويدها بالأجهزة والأدوات اللازمة، كما تم تدريب لجان الدمج الفرعية بالمديريات التعليمية ومدارس الدمج بمحافظات القاهرة وأسيوط وسوهاج، على استخدام الدليل التشخيصي للمعاقين، وكذا على مواصفات ورقة الامتحانات للتلاميذ المعاقين.

ر. وزارة الإسكان

- أشارت الوزارة عن الحجز لوحدات سكنية بمشروع الإسكان الاجتماعي، الذي سيتم فيه مراعاة تخصيص الـ5% من الوحدات لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة بشرط انطباق الشروط عليهم.

- وجهت الوزارة أن يكون تخصيص الوحدات السكنية لذوي الإعاقة الحركية في الدور الأرضي، أما باقي حالات الإعاقة سواء كانت ذهنية أو بصرية أو سمعية، فيتم تخصيص الوحدات السكنية لهم دون تمييز، وذلك مراعاة للبعد النفسي والاجتماعي، وحتى يتم دمجهم بالمجتمع بشكل طبيعي والقضاء على أي شكل من أشكال التمييز ضد هذه الحالات من الإعاقة وبما يعزز مفهوم المساواة بينهم وبين الأسوياء في التمتع بحقهم الطبيعي في السكن الملائم.

- قام المركز القومي لبحوث البناء والإسكان بالوزارة بتفعيل كود الإتاحة الهندسي المصري لتصميم الفراغات الخارجية والمباني لاستخدامات أصحاب الهمم.

ز. وزارة الصحة

- تتبنى وزارة الصحة حق ذوي الإعاقة في الرعاية الصحية والتعليمية والتأهيلية في جميع مراحل النمو، وأيضا حقهم في العمل والتوظيف، بالإضافة إلى الحق في التمتع بكافة الحقوق المادية والاجتماعية والقانونية.

- تأتي المبادرة الوطنية (سوا نقدر) التي أطلقتها وزارة الصحة تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية في الثاني من أبريل 2015، والتي بناء عليها يتم رسم الاستراتيجية الوطنية، للتعامل مع هذا الملف الوطني المهم ومن أهم أهداف تلك الاستراتيجية:

- إيجاد وتفعيل طريقة لحصر المواطنين من ذوي الإعاقة مع التصنيف الدقيق للحالات حسب التصنيف العالمي للإعاقة.

- الكشف المبكر ليشمل عددًا أكبر من الأمراض التي يمكن اكتشافها في حديثي الولادة، ومن ثم التدخل السريع للحد من الإعاقة.

- جعل المنشآت الصحية ملائمة لاحتياجات هذه الفئة حتى يتاح تقديم الخدمات الصحية لهم.

- رسم وتفعيل الخريطة الصحية للخدمات المقدمة لهذه الفئات لتمكينهم من الحصول على الخدمات الصحية عن طريق تخصيص (مركز تأهيل بكل محافظة) للوصول بنظام الإحالة بين مستويات الرعاية الصحية إلى الملائمة لظروف وتحديات هذه الفئات، وللارتقاء بوعي المجتمع، وللتعاون مع وزارة التربية والتعليم لتوعية المعلم والطلبة لترسيخ مبدأ الدمج.

- تسعى الوزارة إلى تقديم يد العون لهم باستمرار من خلال برامجها العلاجية مثل (عملية زراعة القوقعة حيث تحملت الوزارة علاج 1158 حالة بتكلفة 104 مليون جنيه عام 2014 بالإضافة إلى الأطراف الصناعية وغيرها من الخدمات العلاجية والجراحية).

- تشمل برامج الكشف والتدخل المبكر في الوزارة حاليًا عدة خدمات أخرى مثل المسح الشامل لنقص هرمون الغدة الدرقية لحديثي الولادة، وتوفير الألبان الخاصة بمرضى التمثيل الغذائي بتكلفة 26 مليون جنيه سنويا، وأيضًا متابعة النمو والتطور منذ الولادة (مع جلسات التطعيمات)، كما يوجد 13 عيادة إرشاد وراثي بـ 9 محافظات على مستوى الجمهورية، بالإضافة إلى الفحص والمشورة للمقدمين على الزواج.

س. جهود الدولة لتعزيز حقوق ذوي الإعاقة لأهالي سيناء

- إصدار 57.2 ألف بطاقة خدمات متكاملة نشطة لذوي الإعاقة منذ يونيو 2019 حتى سبتمبر 2025.

- تخصيص 21 مكتبًا لتأهيل ذوي الإعاقة

ختامًا، شهدت السنوات العشر الأخيرة تطورًا ملموسًا في اهتمام الدولة المصرية بالملف الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة؛ حيث تميزت السياسات والمبادرات الرئاسية والحكومية بالتكامل والشمولية، لتغطي مجالات التعليم والصحة والتأهيل والتشغيل والحماية الاجتماعية. وقد أسهم هذا الاهتمام السياسي المباشر في إحداث فارق واضح في مستوى الخدمات والفرص المتاحة لهذه الفئة، مع تعزيز مبدأ الدمج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الفاعلة في المجتمع. كما تجسد هذه الجهود التزام الدولة بمبادئ التنمية المستدامة، بوصف حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جزءًا لا يتجزأ من رؤية مصر للمستقبل. وتعكس السياسات المستقبلية عزم الدولة على استمرار تحسين الخدمات وتوسيع برامج التمكين، لضمان حياة كريمة وفرص متساوية لجميع المواطنين من ذوي الإعاقة.

الهوامش والمراجع

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2022). المسح القومي للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر 2022. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. Retrieved November 22, 2025, from https://www.capmas.gov.eg/publications/186

٢. جمهورية مصر العربية. (2019). دستور جمهورية مصر العربية [كما عدّل في 23 أبريل 2019]. متاح من https://www.presidency.eg/media/46122/%85%D8%B5%D8%B1-%D8%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B1%D9%87%D9%85%D9%88%D8%B1-%D8%AC%D9%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A9%D8%A9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%%A7%D9%8A-%D8%A9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%%A7%D9.pdf، تمّ الدخول في: 22 نوفمبر 2025.

٣. جمهورية مصر العربية، دراسات في حقوق الإنسان – وحدة "حقوق ذوي الإعاقة وكبار السن". حقوق ذوي الإعاقة وكبار السن. متاح عبر https://hrightsstudies.sis.gov.eg/%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%84%D8%AD%D9%8A-%D8%A7%D9%81%D9%82-%D9%84%D8%AD%D9%83%D8%B1%D9%84%D9%%D8%A7%D9%8A-%D8%A7%D%88%D9%82-%D8%B0%D9%88%D9%82%D9%85%D8%A9/%D8%AD%D9%8A%D9%83%D8%B1%D9%84%D9%%D8%A7%D9%86%84%D8%B3%D9%83%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%88%D9%82%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%9/

٤. الهيئة العامة للاستعلامات. (2025، 22 سبتمبر). رعاية ذوي الهمم. متاح عبرhttps://sis.gov.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%A7%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%84%D9%%D9%8A-%88%D9%8A%D8%A9-%D8%B0%D9%85%D8%B9/%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%84%D9%%D9%85%85%D9%87%D9%84%D9%%D8%A7%D9/

5. Information and Decision Support Center (IDSC). (2024). Egypt's efforts to address challenges facing persons with disabilities: Enhancing progress and exploring barriers. https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibraryIssues/AttachmentA/9139/Egypt%E2%80%99s%20Efforts%20to%20Address%20Challenges%20Facing%20Persons%20with%20Disabilities%20%20%20Enhancing%20Progress%20and%20Exploring%20Barriers%20%281%29.pdf

٦. ATAA Fund. من نحن. https://ataafund.com/%D9%86%86%D8%AD%D9%86-%D9%85%D9%https://ataafund.com/%D9/86%86%D8%AD%D9%86-%D9%85%D9%

٧. اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، الجهود الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر، تقارير الأيام الدولية لحقوق الإنسان، 3 ديسمبر 2020، مرجع: https://sschr.gov.eg/media/qzgke5c0/hrd-8 2020/8-2020-ar.pdf-HR.

لمزيد من القراءة

يمكنكم زيارة مكتبة المركز

مكتبة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية